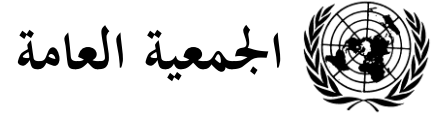


Distr.: General  
9 July 2020  
Arabic  
Arabic only



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرقم

التاريخ

البند # من جدول الأعمال

عنوان البند

تقرير [صفة المكلف(ة) بالولاية] عن [زيارته/زيارتها] إلى  
[البلد]

تعليقات الدولة

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-09164(A)



\* 2 0 0 9 1 6 4 \*

## ملاحظات الحكومة العراقية على تقرير الزيارة الرسمية للمقررة الخاصة المعنية بحقوق الانسان للنازحين داخلياً الى العراق للفترة من (15 الى 23 شباط 2020).

### الملاحظات بشكل عام:

- 1- يشكر حكومة العراق باشارة المقررة الخاصة في تقريرها الختامي بتسرفها للقيام بالزيارة الرسمية الى العراق للفترة من(15 إلى 23 شباط/ 2020، وذلك تلبية لدعوة حكومة جمهورية العراق)، واشادتها بالتعاون الرفيع المستوى الذي قدمته الحكومة العراقية في جميع المحافظات، وكذلك حكومة إقليم كردستان، مشيدةً باحترام الحكومة العراقية الكاملة لاستقلال الولاية المنوطة بيها بما يتفق مع اختصاصات المقررين الخواص، وخبراء الأمم المتحدة، واعتبرته دليل على الإرادة السياسية لمعالجة قضايا النزوح في العراق. وعقدها مشاورات واسعة النطاق خلال زيارتها الرسمية الى العراق.
- 2- اشارت المقررة الى ان العراق شهد عدة موجات للنزوح، نتيجة عقود من الصراع، والعنف الطائفي، والانتقال القسري للسكان، واستهداف جماعات عرقية ودينية محددة إلى النزوح القسري داخل البلاد. مشيرة الى أن أزمة النزوح التي تسبب بها الصراع للفترة ( 2014 الى 2017) مع ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) كان لها أبعاد ضخمة، نتج عنها نزوح حوالي 6 ملايين شخص داخل حدود العراق، ومنذ إعلان هزيمة "داعش" في كانون الأول/ 2017، عاد أكثر من 4 ملايين شخص إلى مناطقهم الأصلية. (اشارت المقررة انفاً بالصراع بين العراق ومع ما يسمى بـ "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)"، وهذه العبارة (مع) تعني اعترافها بان عصابات داعش الإرهابية دولة او إقليم او جهة مدعومة من قبل دولة معينة وفي الحقيقة عصابات داعش الإرهابية ليسوا دولة ولا إقليم ولا مدعومين من جهة معينة انما هم عصابات وكانت حرب العراق ضد هذه العصابات حرب ضد الإرهاب).
- 3- يشكر حكومة العراق اشارة المقررة الى ان الحكومة العراقية تستحق الثناء على اتخاذها عدداً من التدابير لمعالجة النزوح في العديد من الجوانب، مشيرةً انه من الناحية المؤسسية، يعتبر إنشاء وزارة الهجرة والمهجرين أمراً مهماً لضمان وجود وزارة مخصصة لهذه القضايا، وذات صلة بتوصيات ولايتها بتخصيص جهة اتصال في السلطة التنفيذية بالحكومة، مشيرة الى إنشاء مكتب في رئاسة الوزراء وفي الوزارات الاخرى مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل وغيرها من الوزارات متخصصة لضمان إيلاء الاهتمام للأوجه العديدة للنزوح، مشيرةً انه تم استكمال ذلك من خلال وضع آليات شاملة للتنسيق مثل المركز المشترك للتنسيق والرصد في الحكومة الاتحادية، والمركز المشترك لتنسيق الأزمات في حكومة إقليم كردستان، من أجل تنسيق الاستجابة للأزمات وإدارة المعلومات.
- 4- اشارت المقررة الى إن حالة حقوق الإنسان للنازحين في العراق هي في صميم التحديات التي يواجهها العراق، وتتطلب التكثيف الفوري لمختلف الجهود من أجل تعزيز المساعدة الإنسانية وتوجهات التنمية والتلاحم الاجتماعي والمصالحة، ولن يكون هناك انتعاش حقيقي قابل للتحقيق في العراق بدون معالجة حالة حقوق الإنسان للنازحين( ينبغي الإشارة انفاً الى جهود الحكومة العراقية في هذا المجال).
- 5- اشارت المقررة في فقرة الخلاصة من تقريرها الختامي الى التقدم الكبير الذي احرز فيما يتعلق بمسألة النزوح الداخلي في العراق، مشيرة الى ان بقية النازحين داخل العراق سواء من يعيش داخل المخيمات أو خارجها، فلا يزالون بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، ولا تزال الظروف السائدة في أماكن العودة والحلول الدائمة المتاحة للنازحين تشكل مصدر قلق أساسي، وحثت على الانخراط في المباحثات على

نحو الاستراتيجية ويشمل الجميع لتوضيح النهج الكلي للحكومة والمجتمع الدولي، بما في ذلك الكيانات المعنية بالنواحي الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية وتحقيق الاستقرار. وبصرف النظر عن ماهية النهج، فإن من الأهمية بمكان أن تبقى مبادئ الحماية و"عدم إلحاق الضرر" في لب أي استراتيجية. إن الولاية المنوطة بي لا تزال تحت تصرف حكومة جمهورية العراق، في نطاق الحق الدولي لحماية حقوق النازحين والمصلحة الوطنية للعراق لإعمال حقوق الإنسان لمواطنيه.

6- أشارت المقررة الخاصة في ملاحظاتها الأولية الى الانتقال القسري للسكان داخل العراق (واستهداف جماعات عرقية ودينية محددة إلى النزوح القسري داخل البلاد) (ينبغي ان تذكر انفاً السبب الرئيسي للانتقال القسري للسكان هو دخول عصابات داعش الإرهابية والذين تسللوا للعراق واخترقوا سيادته وقيامهم بالاعمال الإرهابية الاجرامية ضد السكان، وبالتالي أدى الى الانتقال القسري للسكان من مناطقهم).

7- أشارت المقررة الى ان المنظمات الإنسانية ظلت تواجه تحديات متزايدة في الوصول إلى أماكن البرامج وتقديم المساعدة إلى من يحتاجونها، ولكي يتم تحريك العاملين والمؤن في العراق وعبر نقاط التفتيش المتكررة، يتعين على المنظمات غير الحكومية الوطنية والعالمية وموظفي الأمم المتحدة الحصول على خطابات دخول متعددة من مختلف الجهات الفاعلة، والحصول على هذه الخطابات عملية مضيئة وطويلة ومتجزئة. ( ينبغي ان تذكر المقررة اية منظمات محلية او دولية لان العراق قدم التسهيلات لهذه المنظمات).

8- ذكرت المقررة من خلال التقارير تعرض النساء من العوائل المحسوبة على تنظيم داعش مثل أرامل عناصر داعش المزعومين للانتقام عن طريق العنف والتحرش الجنسيين ( ينبغي ان تذكر المقررة ما هي التقارير الذي اعتمدت عليها لانه لا صحة لهذا الامر).

10- أكدت المقررة في تقريرها على ان إيجاد حلول دائمة لهؤلاء النازحين يتطلب إقدام البلد على معالجة توتراته الطائفية المتجذرة والتي طال أمدها، وإن أي استجابة مستدامة لحالة النزوح الداخلي في العراق وفي أي بلد آخر في هذا الشأن، تتطلب تحقيق مبادئ المساءلة وسيادة القانون بموجب حقوق الإنسان الدولية. ولكن ينبغي ان تذكر في تقريرها الحلول الآتية:

1- ينبغي الإشارة في تقريرها الى الدعوة الى العمل على تنظيف المناطق من الألغام والمواد المتفجرة خاصة تلك التي شهدت الصراعات المسلحة ضد الإرهاب وادت الى تهجير السكان، كونها تشكل خطر وتقف عائقاً أمام اعمارها وعودة أهلها اليها.

2- ينبغي الإشارة في تقريرها الى تشجيع الأمم المتحدة لتنفيذ سلسلة من الإصلاحات لضمان القدرة القوية على دعم الدول في تحقيق أهدافها في مجال السلام والتنمية، وهذا يتطلب من وكالات الأمم المتحدة دعم الاستراتيجيات القطرية لمعالجة أزمات النزوح وتعزيز وتوحيد مشاركتها في منع النزاعات وتسويتها وتخفيف حدة الفقر وتقديم المساعدة الإنمائية للدول بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة 2030 والتي احد أهدافها الوصول الى هذه الفئات.

3- ينبغي الإشارة في تقريرها ان السلطات الوطنية هي المسؤولة عن النازحين داخلياً وحمايتهم ولكنها لا تستطيع منفردة وفق امكانياتها مواجهة موجات النزوح الكبيرة دون دعم المجتمع الدولي، من خلال التنسيق مع الحكومات المركزية لوضع برامج في المدن المستضيفة للنازحين الذين لا يرغبون بالعودة الى مناطقهم، ودعم البلديات والقطاعات الخاصة والمجتمعات المستضيفة كونها تلعب دوراً في ادمج النازحين ودعم عملية التكامل.

4- ينبغي ان تأخذ بنظر الاعتبار الى ان رغم التحديات المالية التي تواجه الحكومة العراقية بسبب توظيف الميزانية الحكومية لمحاربة عصابات داعش الإرهابية، وانخفاض أسعار النفط وإعادة

اعمار المناطق المحررة، الا ان الحكومة العراقية وضعت معالجة أوضاع النازحين ضمن اقصى أولوياتها وبرامجها الحكومية.

5- لتثديد على فكرة الاتجاه بشكل اكبر نحو الحلول، والاستعداد المبكر، كون النزوح سيستمر في احداث اثار كبيرة على المستوى المحلي والدولي، ما لم تتم معالجة أسبابه المتمثلة بالنزاع والصراع المسلح والكوارث الطبيعية والفقر ونقص الامن الغذائي والمجاعة والتغيرات البيئية والعوامل الاقتصادية وسبل العيش التي تشكل نقطة مهمة وسبب رئيسي للنزوح الداخلي ومن ثم الهجرة، لذا يجب استثمار الموارد المالية والسياسية في البلدان التي تشهد حالات نزوح كبيرة والتي معظمها بلدان فقيرة او متوسطة الدخل، والتشجيع على إعادة بنائها وتنشيط سوق العمل وتوفير فرص العمل، ومنع نشوب النزاعات وإدارة مخاطر الكوارث.

### ملاحظات لجنة استقبال المقررين الخواص وفق ما ورد اليها من اجابات الاعضاء:

- 1- ان الاشارة في الفقرة ( 5 ) الى عمليات مكافحة الارهاب بعبارة ( النزاع المسلح ) وهو ما يتعارض مع الوصف القانوني لعمليات تحرير المناطق من سيطرة داعش. كما ان نفس الفقرة لا تحدد السبب الرئيس للنزوح ( وهو سيطرة داعش على مناطق واسعة في العراق وتعطي صورة على تساوي المركز القانوني للعراق مع عصابات داعش.
- 2- الفقرة ( 10 ) من التقرير تشير ( ضمنا ) الى الحشد الشعبي بوصفه احد اسباب النزوح الداخلي دون توفير ادلة على ذلك في نفس التقرير.
- 3- لا توجد ادلة على صحة الوقائع المشار اليها في الفقرة ( 20 ) من التقرير بشأن النزوح الداخلي الثانوي او المعاملة التمييزية المشار اليها ضمنا في تلك الفقرة ولا الى الاعادة القسرية للنازحين.
- 4- لم يوضح التقرير في الفقرة ( 21 ) ما اذا كانت الاجراءات الامنية والقيود الادارية على الحركة تستخدم بصورة تمييزية ضد فئات معينة ام انها اجراءات عامة يقصد منها توفير الامن.
- 5- خالفت الفقرة 24 من التقرير الحقائق على الارض لعدم الاشارة الى التسهيلات الواسعة التي قدمتها الحكومة العراقية للمواطنين النازحين على الوثائق الرسمية ( هوية احوال مدنية وشهادة الجنسية العراقية وجواز السفر ) بطريقة سهلة من المراكز الرئيسية للمديريات او من بغداد , كما ان الخدمات الصحية والتعليم لا تتطلب توفر هوية احوال مدنية او وثائق اخرى وتم توفير تسهيلات واسعة لضمان التمتع بهذه الحقوق دون تمييز.
- 6- لم يقدم التقرير اية مصادر للمعلومات المشار اليها في الفقرة 26 من التقرير والتي تخالف الواقع على الارض في عمليات اغلاق المخيمات وضمانات المتهمين حتى في الجرائم الارهابية منها.
- 7- ان القيود المفروضة على حركة بعض فئات النازحين داخليا تنطلق من منطلقات الامن الوطني وتتنطبق مع احكام المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية , وان الممارسة العملية تؤكد وجهة نظر الحكومة العراقية.
- 8- ان الفقرة (50) من التقرير تتضمن اتهامات وتحليل قانوني لا ينطبق مع الحقائق ولا مع ولاية المقررة الخاص الاصلية واذا كانت تريد التطرق الى العنف الجنسي المرافق للنزوح لا يوجد مبرر للدخول في نقاش حول الدستور العراقي او مشروع قانون مناهضة العنف الاسري.

### ملاحظات دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء :

- 1- في نقطة رقم (٣) ذكرت المقررة الخاص ( ان المنظمات غير الحكومية اشارت الى وجود مشكلة بشأن برقيات الحركة تزودها السلطات العراقية للمنظمات من اجل التنقل كأفراد وكمواد،) ان كل جهة تطلب برقية خاصة بها وهم يقصدون الحشد الشعبي بدأوا يطلبون برقية لهم كذلك المحافظة تطلب. الا ان هذا الاشكال قد انتهى منذ ان القيت هذه المهمة دائرة المنظمات في الامانه العامة لمجلس الوزراء ومركز العمليات الوطني في مكتب رئيس الوزراء حيث قامت دائرة المنظمات بتخصيص خط ساخن متاح للمنظمات الاتصال به في حال ما اذا واجهتهم مشكلة مع اي جهة وعملت الدائرة على تنظيم برقيات الحركة وارسالها الى مركز العمليات الوطني وتصدر البرقية من مركز العمليات .
- 2- النقطة رقم (٥) بشأن المخيمات والتحديات التي تواجه عودة النازحين ، ( سبق ان اعدت دائرة المنظمات في الامانه العامة لمجلس الوزراء ورقة خاصة بها قدمت في اجتماع مجموعة دعم الاستقرار ، كانت ورقة موسعة وتتضمن اسباب متعددة . حيث ان من اهم المعوقات لم تستطع السلطات العراقية الحصول على قواعد بيانات النازحين داخل المخيمات وذلك لان الامم المتحدة تقوم بتعيين منظمات دولية لإدارة هذه المخيمات ولدى طلب قاعدة البيانات تمتنع هذه المنظمات الدولية من تزويد السلطات العراقية بقاعدة البيانات تحت ذريعة انهم ممنوعين بأمر من الامم المتحدة ان تشارك او تعطي معلومات النازحين الموجودين في المخيم ، هذا هو السبب الرئيسي الذي يعرقل عملية العودة . وبذلك ليس بمقدور السلطات).
- 3- اما فيما يخص عوائل داعش ( سبق ان وجه السيد رئيس الوزراء وزارة الداخلية بأستصدار المستمسكات الثبوتية الى جميع العراقيين المتواجدين في المخيمات الذين فقدوا مستمسكاتهم بغض النظر عن ارتباط احد افراد عوائلهم بتنظيم داعش وجاري العمل بتوجيه السيد رئيس الوزراء ).
- 4- اما فيما يخص الجندر عملت دائرة المنظمات في الامانه العامة لمجلس الوزراء فريقين الاول فريق نساء سنجار غالبية من النساء الايزيديات اما الفريق الثاني هو نساء سهل نينوى يضم اقلية المسيحية والشبك والتركان برعاية UNDP يعملون على عدة مواضيع منها تقريب وجهات النظر والعمل معاً.
- 5- كذلك قامت دائرة المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي بأعتبرها عضواً في مبادرة تمكين تم اطلاق مبالغ من المال هي من تبرعات جمعها البنك المركزي ورابطة المصارف العراقية وتم ايجاد عدد من فرص العمل للنازحين والنازحات من المكون الايزيدي من خلال افتتاح مشاريع صغيرة بالتعاون مع بعض المنظمات مثل منظمة روزا شنغالي.